مجلس الوزراء في اجتماعه برئاسة د . مجور :

إقرار مشروع إستراتيجية قطاع التعدين في اليمن

الموافقة على مشروع اللائحة التنفيذية لقانون رعاية المغتربين

صنعاء / سبأ:

أقر مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي يوم أمس الثلاثاء برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور مشروع إستراتيجية قطاع التعدين في اليمن المقدمة من وزارة النفط والمعادن التي تم إعدادها من قبل هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لغرب آسيا (الاسكوا).

ووجه المجلس بالبدء بإعداد المشاريع التي تترجم هذه الإستراتيجية إلى واقع عملي وتضمينها في إطار الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية 2011 - 2015م وبرامجها السنوية.

د. مجور يترأس اجتماع مجلس الوزراء

وتقوم الإستراتيجية على مجموعة من السياسات والبرامج الرامية إلى النهوض بقطاع التعدين في الجمهورية اليمنية وتأكيد دوره المحوري المنشود في خدمة التنمية والاقتصاد الوطني وذلك من خلال الاستثمار الأمثل للموارد المعدنية بما في ذلك المعادن النفيسة والصناعية المهمة التي تؤكد الدراسات الجدوى الاقتصادية الجيدة لاستثمارها لما من شأنه تحقيق التنوع في النشاط الاقتصادي والتصنيع المحلي.

كما تتضمن الإستراتيجية تطوير القطاع الصناعي بما يتطلبه ذلك بالضرورة من تنويع لأدوات تطوير موارد اليمن البشرية في الحقل العلمي والتقني مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية أن يواكب ذلك تعزيز لعملية تطوير أنظمة التعليم الأكاديمي وذلك بالتركيز على التدريب الحرفي الأكاديمي والتدريب التقني والمهني في المستويات التعليمية الثلاثة وبالأخص التدريب على المهارة المهنية في التعليم الثانوي وذلك كي تدعم وتطور القوى البشرية الملائمة لقطاع التعدين ولعملية التصنيع المرتبطة به.

واشتملت الإستراتيجية على خيارات التطوير لقطاع المعادن ومتطلباتها التشريعية والمؤسسية والتمويلية والخدمية وذلك بالارتكاز على تنسيق الجهود من كافة الجهات المعنية وذات العلاقة على المستويين المركزي والمحلي باعتبار ذلك أحد أهم المرتكزات الأساسية لنجاح الخطط الرامية إلى تطوير هذا القطاع وترجمة سياسة الدولة للنهوض بالقطاعات البديلة التي يعتبر قطاع التعدين أهمها وذلك بالنظر إلى حجم النشاط الاقتصادي الذي يرتبط بمكوناته المختلفة بما في ذلك تنمية حجم الصادرات غير النفطية وتحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات على المستوى المتوسط والطويل.

ووافق المجلس على مشروع اللائحة التنفيذية للقانون رقم 34 لسنة 2002م بشأن رعاية المغتربين، وكلف وزير شئون المغتربين بالتنسيق مع وزارة الشئون القانونية باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة لإصدار اللائحة.

وتقع اللائحة في 14 مادة موزعة على أربعة فصول تشمل التسمية والتعاريف ورعاية المغتربين في داخل الوطن وخارجه، حقوق وواجبات المغتربين، وأخيرا الأحكام الختامية.

وتهدف اللائحة إلى تعزيز دور الوزارة في ترجمة رعاية الدولة لأبنائها المغتربين على نحو دائم في كافة المجالات الحقوقية والتربوية والثقافية والإعلامية والتشريعية بما في ذلك متابعة قضايا المغتربين في الداخل وتمثيل مصالحهم وقضاياهم في الخارج من خلال توثيق العلاقات الثنائية مع الدول الشقيقة والصديقة التي يقيم فيها المغتربون وذلك عبر اقتراح مشاريع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وبرتوكولات التعاون وغيرها من الأدوات التي من شأنها الإسهام في تعزيز رعاية الدولة لأبنائها المغتربين داخليا وخارجيا.

وناقش المجلس تقرير وزير الأشغال العامة والطرق عن مستوى تنفيذ المشاريع الممولة خارجيا، حيث اشتمل التقرير على إيضاحات كاملة عن سير كل من مشروع وحدة برنامج تنمية الطرق الريفية والإجراءات الفنية الخاصة بمشروع الطريق المزدوج (عمران - صنعاء - عدن) المقطع الأولى (صنعاء - دمار - بيت الكوماني) بطول 65 كيلو مترا ومشروع طريق (حجة – كشر) ومشروع طريق (عمران - السودة - الاهنوم،).

وكذا مشروع طريق (ذمار – الحسينية) المقطعان الأول والثاني ومشروع طريق (كشر - وشحة - بكيل المير) ومشروع طريق (ميدي - اللحية - الحديدة) ومشروع طريق (أرحب - حزم الجوف - رجوزة) إضافة إلى مستوى تنفيذ مشاريع الطرق في صعدة، مشروع الخط الإضافي (سمارة - النجد الأحمر) محافظة إب فضلا عن إعادة تأهيل الطرق المتضررة في حضرموت والمهرة جراء كارثة السيول.

وكذلك سير الإجراءات التحضيرية الخاصة بمشروع إعادة تأهيل طريق (صنعاء - الحديدة) إضافة إلى مشروع صيانة وإدارة الطرق على أساس الأداء ومشاريع الحماية من السيول والتعمير الطارئي التي تتوزع مابين الأعمال التكميلية لمشروع التطوير البلدي وحماية مدينة تعز من كوارث السيول ومشروع إعادة تأهيل البنية التحتية الطارئي في محافظتي حضرموت والمهرة « طرق ووديان زراعية ومشروعي التنمية الحضرية بصنعاء وتعز قيد الإعداد.

وأشاد المجلس في ضوء مناقشته للتقرير بسير الأعمال التنفيذية الميدانية للمشاريع الجاري العمل فيها وكذلك بالأعمال الفنية للمشاريع الأخرى المقرر البدء في تنفيذها ميدانيا فور الانتهاء من استكمال الخطوات الفنية المحددة لكل منها .

وأكد دعم الحكومة لمجمل مشاريع الطرق لما تمثله من أهمية كبيرة في خدمة واقع التنمية الاجتماعية والثقافية وتيسير عملية النقل للمواطنين والتواصل بين مختلف أبناء الوطن.

وصادق المجلس على التقرير الخاص بنتائج أعمال الدورة العاشرة للجنة الوزارية اليمنية العمانية المشتركة التي عقدت في العاصمة صنعاء يومي 21 و22 أبريل المنصرم ، والمقدم من وزير النقل .

ووجه الوزراء المعنيين باتخاذ الإجراءات العملية والتنفيذية اللازمة لوثائق التعاون التي تم التوقيع عليها في ختام أعمال هذه الدورة والتي تتمثل في محضر اجتماع الدورة العاشرة ومذكرتي التفاهم في مجالي حماية البيئة والتأمينات الاجتماعية.

وأشاد المجلس بالدور المتنامي للجنة الوزارية المشتركة في خدمة وتعزيز العلاقات الأخوية بين البلدين والشعبين الشقيقين الجارين ..منوها بالدعم المشترك الذي تحظى به اللجنة الوزارية من قبل قيادتي البلدين ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وأخيه السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان وحرصهما على الدفع المستمر بعملهما نحو فضاءات رحبة تلبي تطلعات البلدين الشقيقين وتخدم مصالحهما المشتركة.

واطلع المجلس على تقرير وزير شئون مجلسي النواب والشورى عن سير تنفيذ الإجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة بأعمال الحكومة لدى مجلسي النواب والشورى، وذلك لجلسة مجلس النواب رقم 22 من الفترة السابقة، وواحد من جلسة انعقاده الحالية وعلى وجه الخصوص ما يتعلق برسائل الحكومة إلى المجلس ومناقشته لمشاريع القوانين والاتفاقيات وتقارير الزيارات الميدانية للجان الدائمة وغيرها من التقارير الرقابية.

ولفت التقرير إلى المواضيع التي ناقشها مجلس الشورى خلال الفترة نفسها المتعلقة بأعمال الحكومة والتي تتمثل في مناقشته لموضوع الثروة الحيوانية ومشروع التعديلات على مشروع قانون الصحافة والمطبوعات وتقريرين للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

وفيما يتعلق بفعاليات الوزراء على المستوى الخارجي اطلع المجلس على تقرير نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي ،الأول عن نتائج زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتسلم جائزة البنك الدولي للأداء المتميز في مجال الخدمة العامة واجتماعاته مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والإدارة الأمريكية خلال الفترة من 29 ابريل حتى 3 مايو 2010م، والآخر عن مشاركته في الاجتماع السنوي 39 للمؤسسات المالية العربية الذي انعقد في شهر ابريل المنصرم في العاصمة السودانية الخرطوم.

كما اطلع على تقرير وزير الصناعة والتجارة عن مشاركته في جولة مفاوضات انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية المنعقدة في العاصمة الأمريكية واشنطن ومدينة جنيف السويسرية في الفترة من 26 ابريل حتى 7 مايو من العام الجاري.

التأكيد على دعم الحكومة لمجمل مشاريع الطرق الممولة خارجيا

مجلس الشورى يبدأ مناقشته لتقرير الحسابات الختامية للوحدات المستقلة

اللجنة المالية في توصياتها :التأكيد على الاهتمام بمشروع الرئيس الصالح السكني للتسريع في تنفيذه

الاهتمام بمتابعة تحصيل المديونيات المستحقة للوحدات والصناديق

صنعاء / سبأ:

بدأ مجلس الشورى يوم أمس الثلاثاء عقد أولى جلساته اجتماعه التاسع من دورة انعقاده السنوية الأولى للعام الحالي 2010، برئاسة رئيس المجلس عبد العزيز عبد الغني.

وسيقف المجلس في هذا الاجتماع أمام تقرير للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عن مراجعته وتحليله الحساب الختامي للموازنات الملحقة والمستقلة والصناديق الخاصة للسنة المالية 2008.

جانب من اعضاء مجلس الشورى

عبدالغني يترأس اجتماع مجلس الشورى

وفي الجلسة قدمت اللجنة المالية بمجلس الشورى تقريرها حول الموضوع الذي تضمن دراستها وتحليلها وتقييمها لنتائج تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، والذي قام بقراءته رئيس اللجنة علوي صالح السلامي ومقرر اللجنة الدكتور محمد يحيى العاضي وعضو اللجنة أحمد عبد الرحمن السماوي.

وعرضت اللجنة في تقريرها لأهم الملاحظات الواردة في تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عن مراجعته وتحليله للحساب الختامي للموازنات الملحقة والمستقلة والصناديق الخاصة للعام المالي 2008.

كما تضمن عرضاً للتوصيات التي خلص إليها الجهاز في تقريره بالإضافة إلى الملاحظات الخاصة باللجنة، والتوصيات التي خلصت إليها في تقريرها.

ومن أهم التوصيات التي خلص إليها الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة: ضرورة اهتمام الوحدات المعنية بمشروع الرئيس الصالح السكني للتسريع في تنفيذ المشروع في ظل توافر التمويلات اللازمة له وبما يحقق الأهداف الاجتماعية النبيلة المتوخاة من المشروع وكذا ضرورة التزام كافة الوحدات والصناديق بالقانون رقم 23 لسنة 2007 بشأن المناقصات والمزايدات من حيث، إيقاف عمليات الشراء والتعاقدات بالأمر المباشر، واستيفاء كافة الوثائق والبيانات المؤيدة لعملية الصرف، وعدم تجزئة المشتريات.

كما تضمنت توصيات الجهاز التأكيد على التزام كافة الوحدات والصناديق الخاصة بقواعد تنفيذ الموازنة من حيث تحميل كل بند ما يخصه من مصروفات والالتزام بالصرف من البند بحسب ما تم الربط له في الموازنة، وعدم تحميل أي بند مصروفات لا تمت له بأي صلة.

وأكدت توصيات الجهاز ضرورة الاهتمام والجدية من قبل الوحدات والصناديق بمتابعة تحصيل المديونيات المستحقة لها طرف الغير، ودراسة تعثر بعض المساهمات في رؤوس الأموال التي تساهم فيها بعض الوحدات والصناديق ، حتى لا يؤدي ذلك إلى ضياع قيمة تلك المساهمات مع العوائد وايجاد الحلول والمعالجات اللازمة لها.

كما أكدت التوصيات ضرورة قيام صناديق النظافة والتحسين بالمحافظات بإجراء تقييم الأصول والممتلكات التي آلت إليها من مشاريع النظافة وحسابات التحسين السابقة والتي تشكل جزءا من أصولها وممتلكاتها وفقاً للقانون، ووضع الأسس اللازمة لحصر وتصنيف وضبط مصادر الإيرادات المختلفة لتسهيل متابعة تحصيلها وفقاً لقراري مجلس الوزراء رقم 167 لسنة 99م و283 لسنة 2001، وكذا إلزام صناديق النظافة والتحسين التي تقوم بتحصيل رسوم غير قانونية خلافاً للرسوم المحددة بالقرارات واللوائح النافذة بالتوقف عن تحصيل تلك الرسوم لعدم قانونيتها.

فيما أوصت اللجنة المالية بمجلس الشورى في ختام تقريرها بضرورة العمل بتوصيات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والتوصيات السابقة لمجلسي النواب والشورى.

كما أوصت بضرورة الالتزام الكامل بقواعد وأسس إعداد الموازنة عند وضع التقديرات على مستوى الأبواب والفصول والبنود والأنواع مع مراعاة النفقات الفعلية للأعوام السابقة والاحتياجات الفعلية للعام موضع التقدير.

وأوصت اللجنة كذلك بتفعيل مبدأ الثواب والعقاب وإحالة المتسببين بالانحرافات والتجاوزات والمخالفات المالية إلى نيابة ومحاكم الأموال العامة، والزام الوحدات المستقلة والصناديق الخاصة باستثمار أموالها في الجوانب الاستثمارية التي تسهم في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لقانون إنشائها.

وأوصت اللجنة بإلغاء صناديق صيانة المباني المدرسية نظراً لأنها لم تعمل وفقاً لقانون إنشائها.

وطالبت التوصيات الحكومة بإلزام وزارة الأوقاف والإرشاد بضرورة استكمال حصر ممتلكات الأوقاف وتحديد الموارد المتاحة لهذا القطاع، وبإلزام الحكومة أيضاً بأن تقوم الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات بسرعة استكمال وانجاز مشروع النظام الآلي المتكامل من أجل إيجاد قاعدة بيانات للمؤمن عليهم من موظفي الدولة وتلافي القصور في آلية تحصيل الأقساط التأمينية المستحقة للهيئة لدى الجهات.

وأوصى تقرير اللجنة بتطبيق آليات ومعايير وضوابط دقيقة وصارمة تكفل الإعداد والتحضير الجيد للمشاريع الاستثمارية المناط بالوحدات المستقلة والصناديق الخاصة.

وأوصت اللجنة في تقريرها بإصدار قرار من مجلس الوزراء يفوض وزير المالية بخصم نسبة 30 بالمائة مقابل دعم السلطة المحلية من موارد صندوق التشجيع الزراعي والسمكي وصندوق صيانة الطرق والجسور وصندوق النشء والشباب وإضافتها إلى حساب السلطة المحلية أولا فأول.

كما أوصت الحكومة بالتوقف عن تحصيل موارد صندوق صيانة الطرق والجسور بالقانون القديم والعمل على تحصيلها بالقانون الجديد رقم 27 لسنة 2000م ليتمكن الصندوق من الحصول على موارده.

واستمع المجلس إلى كلمتين من قبل نائب رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للطرق والجسور المهندس أحمد حامد الهيصمي، ورئيس مجلس إدارة صندوق صيانة الطرق، المهندس أنيس ناصر السماوي، واللتين تضمنتا توضيحات بشأن ما ورد في تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بشأن الحساب الختامي لموازنات وحدات القطاعين العام والمختلط والدراسة الخاصة باللجنة المالية بهذا الشأن والذي كان المجلس قد اختتم مناقشته لهما (يوم أمس الأول الاثنين).

وسيواصل المجلس مناقشاته لتقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الجلسة التي يعقدها اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى.

وكان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابقة وأقره.

حضر الجلسة رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الدكتور عبد الله السنفي، والوكلاء والوكلاء المساعدون للجهاز ووكيل وزارة المالية لقطاع الوحدات الاقتصادية ناصر صالح الحربي، ومساعد المدير التنفيذي لمجلس الترويج السياحي ياسمين الهمداني وعدد من مديري العموم والمسئولين في الجهات ذات العلاقة.

إلزام صناديق النظافة بالتوقف عن تحصيل الرسوم غير القانونية